



هذه فتاوى الدرس الثالث والثلاثون

من شرح كتاب قاعدة جلية في التوسل والوسيلة

وعدها إحدى وعشرين فتوى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س١: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: أسئلة كثيرة تسأل عن كيفية التفريق بين ما فعله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عادةً أو فعله عبادة، هل هناك أمورٌ معينة يُفرقُ بها بذلك؟

ج١: نعم، ما قصدهُ وذهبَ إليه يدل على أنه عبادة، أما ما وقعَ منه مُصادفة ولم يقصدهُ فهذا من باب العادة.

س٢: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: إطالةُ شعر الرأس بالنسبة للرجل، هل هو من السنة أم ليس من السنة؟ وهل ثبت أن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ قال: "لو كُنَّا نستطيع أن نحافظَ عليه لتركناه"؟

ج٢: مَنْ أطالَ شعره على الصفة الواردة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إذا كان يعرف السنة وأطاله بناءً على سنة الرسول، وعَمِلَ فيه مثل ما يعمل الرسول فهذا سنة. أما مَنْ أطاله اقتداءً بالكُفار، اقتداءً بالفُساق، واقتداءً بالمبتدعة فهذا لا يُعتبر سنة، العبرة بصفة الفعل.

الذي يعرف سنة الرسول ويُطبقها، هذا سنة، أما الذي لا يعرف سنة الرسول، إنما يشوف الناس عليهم شعور وعليهم رؤوسهم طويلة، ولا يفرق بين السنة والعادة، فهذا لا.

س٣: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: هل نستطيع أن نقول: إن شرب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لماء زمزم بعد فراغه من الطواف يُعد من باب العادة وليس العبادة؟

ج٣: لا، ما أحد قال هذا، هذا من باب السنة، هذا قصده النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمر به، حَثَّ على الشرب من ماء زمزم، فهو سنة، ما هو من باب العادة.



س٤: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: أَهْلُ السَّيْرِ الَّذِينَ كَتَبُوا فِي مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَجْعَلُونَ مِنْ مَنَاقِبِهِ: أَنَّهُ اخْتَبَأَ زَمَنَ الْمَحَنَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ طَلَبَ التَّحُولَ، فَلَمَّا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَبَأَ فِي غَارٍ ثَوْرٍ ثَلَاثَ ثَمَرٍ خَرَجَ، فَمَا هُوَ التَّوْجِيهُ فِي ذَلِكَ؟

ج٤: لَا أَعْرِفُ هَذَا، أَنَا لَا أَعْرِفُ هَذَا، يَحْتَاجُ إِلَى تَثْبِتٍ، أَنَا مَا أَظُنُّ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ الْيَلِيَّ يَخْتَبِئُ وَيَتْرَكَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسَاجِدِ، هَذِهِ خُلُوةُ الصُّوفِيَّةِ، مَا أَظُنُّهُ يَخْتَبِئُ وَيَتْرَكَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسَاجِدِ وَيَتْرَكَ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَيَتْرَكَ طُلَّابَهُ، مَا أَظُنُّ هَذَا.

س٥: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: هَلْ مَنَ رَأَيْنَاهُ يَفْعَلُ فَعَلَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِأَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَقْعَدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ يُعْرِفُ كَمَا عَرَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ، هَلْ يُنْكَرُ عَلَيْهِ وَيُقَالُ إِنَّ فَعْلَهُ بَدْعَةٌ؟

ج٥: مَقْعَدُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَبْقَ الْآنَ، احْتَرَقَ الْمَنْبَرُ وَلَا يَوْجَدُ، مَنْبَرُ الرَّسُولِ مَا يَوْجَدُ الْآنَ، هَذِهِ مَنْابِرُ أُقِيمَتْ عَلَى مَكَانِ مَنْبَرِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَقْعَدُهُ زَالٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَوْ كَانَ بَاقِيًا فَإِنَّهُ لَا يُشْرَعُ التَّمَسُّحُ بِهِ وَوَضْعُ الْيَدِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هَذَا مِنْ اجْتِهَادَاتِ ابْنِ عُمَرَ وَحَرَصِهِ عَلَى الْإِقْتِدَاءِ، وَلَمْ يُوَافِقْهُ عَلَيْهِ أَكْبَارُ الصَّحَابَةِ. وَأَمَّا التَّعْرِيفُ فَلَا أَرَى أَنَّهُ يُعْمَلُ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا فَعْلُهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، وَالْجُمْهُورُ وَالْجُلُّ مِنْ الصَّحَابَةِ الْكِبَارِ لَمْ يَعْمَلُوا هَذَا الشَّيْءَ.

س٦: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: مَنْ اتَّبَعَ بَعْضَ آثَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَصُعُودِ جَبَلِ النُّورِ، لَا لِقَصْدِ الْعِبَادَةِ بَلْ بِقَصْدِ مَعْرِفَةٍ مَا لَقِيَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ التَّعَبِ وَالْمَشَقَّةِ، فَهَلْ هَذَا مِنْ تَتَبُعِ آثَارِ الْأَنْبِيَاءِ؟ وَهَلْ يُعَدُّ بَدْعَةً؟

ج٦: إِي نَعَمْ، مَا كَانَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا أَصْحَابُهُ يَذْهَبُونَ إِلَى جَبَلِ النُّورِ، مَا كَانَ الصَّحَابَةُ مِنْ بَعْدِهِ يَرْوَحُونَ يَشُوفُونَ مَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ وَتَكْبَلُ مِنَ الْمَشَقَّةِ، وَلَئِنْ هَذَا يَفْتَحُ بَابَ، يَفْتَحُ بَابَ الْجُهَالِ، فَإِغْلَاقُ هَذَا الْبَابِ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَحْوَطُ وَأَبْرَأُ لِلذَّمَّةِ.

س٧: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: هناك أمور فعلها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويسأل

عنها بعض الإخوة هل هي من السنة أم من العادة: الحجامة عند الحاجة إليها؟

ج٧: من باب التداوي، والتداوي مُباح، التداوي من الأمور المباحة.

التكحلُّ بالإِثمد؟

نعم التكحلُّ سنة، التكحلُّ بالإِثمد سنة، وفيه أيضاً فائدة للبصر.

التطيب هل يُعدُّ من السنة؟

فلا شك أن من سنن الأنبياء التطيب، النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يتطيب، مع أنه

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان طيب الرائحة ولو لم يمس طيباً، لكنه كان يتطيب ويحرص على الطيب،

يقول: «حُبَّ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ النَّسَاءُ وَالطَّيْبُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»، فالطيب.

يقول: أكل الدُّبَاءِ، حيثُ كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ ذَلِكَ؟

هذا من المباحات، أكل الدُّبَاءِ من المباحات، مثل الحجامة ومثل الكي.

يقول: وكذلك كان أنس يُحِبُّ الدُّبَاءَ ويتبعه، هل هذا من السنة اقتداءً بالنبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

من الاقتداء به في المباحات، من الاقتداء بالمباحات. ما معناه إنه يؤجر على هذا، من

أكل الدُّبَاءِ يؤجر، هذا من المباح الذي أباحه الله.

س٨: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: هل يُعتبر الأخذُ من اللحية ما زاد القبضة من

الاجتهادات التي يوافق عليها ابنُ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هل يُعدُّ هذا أمراً يُعذرُ فيه بالاجتهاد؟

ج٨: أولاً: ما كان ابن عمر يعمل هذا دائماً، وإنما يعملُه إذا تحلل من حجٍّ أو عمرة، من

النَّسَكِ فقط، اجتهداً منه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يوافق على هذا، ما كان دائماً يتعهد لحيته ويحاصرها،

يضرب عليها حصار ولا يخلي شيء منها يطلع ولا يطول عن القبضة، لا، ما كان ابن عمر

يفعله.



لكن هم يحبون الاقتداء بابن عمر لأنه وافق أهوائهم، ولا يوافقون ابن عمر على العبادة العظيمة والصيام، ما يقولون: نقتدي بابن عمر بصلاته وبصيامه وفي تعبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إنما يأخذون الشيء الذي يوافق هواهم فقط.

س٩: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: بالنسبة للتيمة وفعل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ ضَرْبَيْنِ: الْأَوَّلَى لِلْوَجْهِ وَالثَّانِيَةَ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ، فَهَلْ فَعَلَهُ هَذَا مِنْ بَابِ الْجِتْهَادِ؟ وَهَلْ لَهُ مُوَافَقٌ مِنَ الصَّحَابَةِ؟

ج٩: إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ لَا، وَأَمَّا ضَرْبَتَيْنِ فَلَا بَأْسَ، الْأَفْضَلُ إِنَّهُ يَكُونُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، وَإِذَا ضَرَبَ ضَرْبَتَيْنِ وَاحِدَةً لِلْوَجْهِ وَوَاحِدَةً لِلْيَدَيْنِ فَلَا بَأْسَ، أَمَّا إِلَى الْمَرْفَقِ، لَا. الْيَدَيْنِ فِي هَذَا الْمَرَادُ بِهِمَا الْكَفَانِ فَقَطْ، الْكَفَانِ.

س١٠: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: هَلْ هُنَاكَ مُرْجَحَاتٌ بَيْنَ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ إِذَا تَعَارَضَتْ أَقْوَاهُمْ؟

ج١٠: الْمُرْجَحَاتُ الدَّلِيلُ، مَا وَافَقَ الدَّلِيلُ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي يُؤْخَذُ بِهِ، وَمَا لَمْ يُوَافِقِ الدَّلِيلُ فَإِنَّهُ يُتْرَكُ، مَا تُرْجِحُ شَيْءٌ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

س١١: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ أَوْ فَعَلَهُ إِذَا خَالَفَهُ تَابِعِيٌّ وَكَانَتْ الْحُجَّةُ مَعَ التَّابِعِيِّ، هَلْ يُرَدُّ بِذَلِكَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ؟

ج١١: نَعَمْ، إِذَا اتَّضَحَ الدَّلِيلُ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِالدَّلِيلِ فِي أَيِّ وَقْتٍ.

شوف الأدلة:

أولاً: الكتاب.

ثانياً: السنة.

ثالثاً: الإجماع.

رابعاً: القياس الصحيح.

خامساً: قول الصحابي.

وأدلة أخرى:



- الاستصحاب.

- والمصالح المرسلة.

وفيه أدلة أخرى تختلف فيها.

س١٢: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: يُشْكِلُ عَلَيَّ قَاعِدَةُ وَهِيَ: الْحُجَّةُ بِمَا رَوَاهُ

الصَّحَابِيُّ لَا بِمَا رَأَاهُ، وَهِيَ أَنَّ الصَّحَابِيَّ أَعْلَمُ بِرَوَايَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ.

ج١٢: هَذَا قَالُوهُ، لَكِنْ مَا هُوَ بِصَحِيحٍ، مَا هُوَ بِصَحِيحٍ، مَا بِبَلَاذِمٍ إِنَّهُ يَصِيرُ أَعْلَمُ مِنْ

غَيْرِهِ، قَدْ يَكُونُ يَرْوِي حَدِيثًا وَيَفْهَمُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَيَفْهَمُ غَيْرَهُ مِنْهُ فَهْمًا أَصَحَّ مِنْ فَهْمِهِ، ﴿وَفَوْقَ

كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

س١٣: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: مَا سَبَبُ تَسْمِيَةِ الْمُتَّبَعَةِ وَبَعْضُ الْفَرْقِ

الضَّالَّةِ بِالْخُرَافِيِّينَ، فَمَا مَعْنَى كَلِمَةِ خُرَافِي؟

ج١٣: الْخُرَافَةُ الَّتِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا مِنَ الْكِتَابِ، هَذِهِ الْخُرَافَةُ، الْخُرَافَةُ الَّتِي يَتَّبِعُونَهَا مِنَ

الدِّينِ وَهِيَ لَيْسَتْ مِنْهُ، سَمَّيْنَاهَا خُرَافَةً، سَمَّيْنَاهَا بَدْعَةً، سَمَّيْنَاهَا مُتَّبَعَةً: إِنَّهَا مَا هِيَ مِنَ الدِّينِ.

س١٤: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: شَبَّهَ عَلَيْنَا شَخْصًا يَكْتَبُ فِي الصُّحُفِ ظَهَرَ فِي

هَذِهِ الْأَيَّامِ يَقُولُ: إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ يُشَدِّدُونَ عَلَى الْمُتَّبَعَةِ، وَأَنَّ هَذَا أَمْرٌ خَطَأٌ وَأَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا

بَيْنَ الْبَدْعِ وَالْمُتَّبَعِ، فَالْبَدْعُ هِيَ الَّتِي يُشْنَعُ عَلَيْهَا، أَمَّا الْمُتَّبَعُ فَهُوَ أَخٌ لَنَا لَهُ مَا لَنَا مِنْ

حَقُوقٍ شَرْعِيَّةٍ، فَهَلْ هَذَا الْقَوْلُ صَحِيحٌ؟

ج١٤: هَذَا مَا هُوَ بِصَحِيحٍ، الْمُتَّبَعُ يُهْجَرُ، الْمُتَّبَعُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ يُهْجَرُ، حَتَّى يَتُوبَ إِلَى

اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَلَا يُجَالَسُ وَلَا يُصَاحَبُ حَتَّى يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَكَوْنُ يَجِيءُ وَاحِدٌ يَمُوعُ

هَذَا، لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، الْبَدْعُ لَا يُتَسَاهَلُ فِيهَا، وَلَا يُتَسَاهَلُ فِي شَأْنِ الْمُتَّبَعَةِ يُقَالُ إِخْوَانُنَا، نَحْنُ

نَهْجَرُهُمْ، إِذَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَجَرَ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا أَوْ خُلِفُوا عَنْ غَزْوَةٍ

تَبَوَّكَ حَتَّى تَابُوا إِلَى اللَّهِ، فَكَيْفَ لَا يُهْجَرُ الْمُتَّبَعُ؟!

س١٥: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: هل كلما ذهبْتُ إلى المدينة هل يُشْرَعُ لي أن أذهبَ إلى شُهَدَاءٍ أَحَدٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَالْبَقِيعِ؟ وهل يُشْرَعُ لي أن أُصَلِّيَ عندَ الأَسْطُوَانَةِ، وهل هي موجودة الآن؟

ج١٥: لا أعرفها، الأَسْطُوَانَةُ أنا لا أعرفها، وأما الذهابُ إلى البقيعِ إذا سلمت أول مرة يكفي، مثل الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصاحبيه إذا سلمت أول مرة يكفي، لا تتردد عليه، ولا تتردد على البقيع، لا تتردد على الشُّهَدَاءِ، سلم مرة واحدة.

س١٦: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: سمعتُ إحدى الداعيات أفتت بأنه لا يجوزُ ذهابُ النساءِ للمسجد لأجلِ الصلاةِ على الجناز، لأن ذلك بدعةٌ لا أصلَ له، فهل هذا القولُ صحيح؟

ج١٦: بدعة، هي ما تعرف هي، وعندها اللي ما تعرفه يصير بدعة، لا، المسلمات كُنَّ يُصَلِّينَ على الجناز مُنفردات وَيُصَلِّينَ مع الرجال وَيَكُنَّ خلفَ الرجال، وما زال الأمرُ على ذلك عند المسلمين، فلا مانع إنها تذهب للمسجد إلى مكانٍ خاص للنساء أو تكون خلف الرجال وتُصَلِّي على الجنازة.

س١٧: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: ما هو القولُ الراجحُ في جلسة الاستراحة، هل هي سُنَّةٌ أو مُبَاحَةٌ؟

ج١٧: القول الراجح أنها مُبَاحَةٌ للحاجة، إذا احتاجَ إليها فإنه يفعلها، وإذا لم يحتج إليها فإنه لا يفعلها.

س١٨: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: وردَ في الحديث الذي قُرئ أنه قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَالَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ»، فهل يُقَالُ هذا الدُّعَاءُ حين يسمعُ المرءُ الأذان؟ أم إذا انتهى الأذان؟

ج١٨: لا، بعد أن ينتهي الأذان، وقت سماع الأذان يُتَابَعُ المؤذن فيقول مثل ما يقول لفظةً لفظة، إلا حي على الصلاة حي على الفلاح فيقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإذا فرغ المؤذن فإنه يدعو بالدعاء، صلَّ على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعده ثم يدعو بالدعاء.

س١٩: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: امرأة من شدة حُبها للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أدت عُمرة عنه، فهل فعلها هذا مشروع؟

ج١٩: لا، هذا غير مشروع، المشروع الصلاة والسلام عليه، وسؤال الوسيلة له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأما العبادات فله مثل أجر مَنْ فعلها، الرسول له مثل أجر صلاتك وعبادتك وصدقاتك؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الذي ذلك على هذا، قد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى فَلَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا».

فليس بحاجة إلى إنك تثوب للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبادة من العبادات لأنه له مثل أجرك بدون إنك تجعل له شيء، هذا جعله الله له.

س٢٠: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: سؤال الوسيلة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هل يكون بعد الإقامة كما هو بعد الأذان؟

ج٢٠: لا أعرف هذا، المعروف أنه بعد الأذان، بعد الإقامة ما يُملك لو بغيت، ما بعدها إلا تكبيرة الإحرام، ولا أعرف أنه يُقال بعد الإقامة، لكن المشروع إنك تقول مثل ما يقول المقيم تُتابعه فقط.

س٢١: يَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ وَفَقَّكُمْ اللَّهُ: هل الخلفاء الراشدون هم الأربعة المعروفون؟ أم هو مَنْ خلف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالعلم النافع والعمل الصالح كما يقول بذلك بعض العلماء؟

ج٢١: الخلفاء الراشدون الموصوفون بالراشدين هم الأربعة، أما الخلفاء مُطلقاً كذا، كل مَنْ خلف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «والعلماء ورثة الأنبياء»، أما كلمة الراشدون فهي خاصة بالأربعة، وأيضاً خاص بهم أن سُنتهم من سنة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأما غيرهم من الخلفاء فليست سُنتهم من سنة الرسول، هم كسائر الناس.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.